انماط التفاعل بين وحدات المعيشة واقتصاد السوق في قرية مصرية

د. فوزي عبد الرحمن
مدرس بقسم الاجتماع ـ جامعة قطر

هذا البحث هو عرض لدراسة ميدانية اجريت في إحدى القرى المصرية ، وذلك بهدف الكشف عن أنماط التفاعل بين وحدات المعيشة واقتصاد السوق ، ولقد اشتمل على جزئين الأول وهو التحليل النظري الذي انطلق من بعض الأفكار والآراء التي تضمنها التراث السوسيولوجي لرواد مدرسة التبعية حول عمليات التغير والتطور التاريخي التي تحدث في المجتمعات النامية كانعكاس لذلك ، والآثار المترتبة على هذه الآثار في الأبنية الاجتماعية المختلفة بالمجتمع ، في إطار عملية التنمية الشاملة .

ووفقاً لهذه الرؤية اقتضى التناول التعرض للسياق التاريخي الذي تشكلت فيه المتغيرات المختلفة بالقرية المصرية في إطار المجتمع المصري والمؤثرات العالمية . مع ملاحظة أن تناولنا للأفكار النظرية لرواد التبعية قد اقتصر على الجزء الخاص بوحدات المعيشة دون التعرض لكافة أفكار هذه النظرية .

وفي الجزء الثاني من البحث تضمن التحليل نتائج الدراسة الميدانية على إحدى القرى المصرية وذلك للكشف عن أنماط التفاعل بين الانتاج المتغير بالريف المصري والذي يكاد يمثل استجابة للمؤثرات التي وفدت من خارجه حيناً ومن داخله حيناً آخر لتنسحب على القرية بدورها ، وليس ذلك فحسب ، بل استجابت وحدات المعيشة لهذه المتغيرات لتلعب دورها في هذا التفاعل بمستوياته المختلفة .

ولقد استخدمنا في إنجاز هذه الدراسة المنهج الانثروبولوجي وذلك لإتساق هذا المنهج وطبيعة الدراسة في الوحدات الاجتماعية المحدودة النطاق وهي وحدات المعيشة ، وإذا كان التحليل السوسيولوجي يهتم برصد الظواهر وتأثيرها في عموميتها بمجتمع من المجتمعات ، فإن التحليل الانثروبولوجي يحاول فحص آثار هذه الظواهر في الأبنية الاجتماعية المحدودة في نطاقها دون انتزاعها من سياقها العام الذي شكلها ، عندئذ يصبح التحليل السوسيولوجي والانثروبولوجي معاً ضرورة تمليها طبيعة الموضوع ، كما يصبح كل منها مكمل للآخر .

وسوف نتناول الموضوع في العناصر التالية :

أولاً : القرية المصرية والسياق المحيط :

أ ـ روافد التأثير بين وحدات المعيشة والمؤثرات الخارجية .

ب ـ روافد التأثير والتفاعل بالقرية المصرية

ج ـ التركيب المحصولي بالقرية ومتغيرات السوق (تحليل نظري وميداني) .

ثانياً : الاطار المنهجي للدراسة :

أ ـ مجتمع القرية (الخصائص الاجتماعية والثقافية) .

ب ـ المنهج والأدوات وعينة الدراسة .

ج ـ تحليل لنتائج الدراسة الميدانية :

ـ وحدات المعيشة بقرية الدراسة بين الوفاء بحاجاتها الأساسية وتطلعات السوق .

ـ وحدات المعيشة والإنتاج والإستهلاك .

أولاً : القرية المصرية والسياق المحيط :

من الملائم ونحن نتناول موضوع انماط التفاعل بين وحدات المعيشة واقتصاد السوق في قرية مصرية أن نتناوله في سياقه الأكثر اتساعاً ودون انتزاعه من الإطار العام الذي يشكل هذا التفاعل ، فوحدات المعيشة مرآة صادقة ينعكس فيها الكثير من هذه التأثيرات التي تدور في مجتمع القرية كما سبق ان ذكرنا ، والتي هي بدورها قد تسللت إلى القرية من المجتمع الكبير ، ولا نبالغ إذا قلنا أن بعضها قد وفد إلى المجتمع الكبير من مؤثرات خارج نطاقه الجغرافي ، وتقتضي الدراسة هنا الوعي بالجوانب المختلفة التي تشكلت في إطارها موقف وحدات المعيشة أو هذه الأبنية الاجتماعية كالقرية والتكوينات الاجتماعية بداخلها ، كما يقتضي البحث التنقيب داخل هذه التكوينات لرصد موقف التفاعل بشكله الجديد ، والذي يتشكل دائماً في ضوء هذه المؤثرات سواء عبر مراحل التاريخ بالنسبة للقرية ، أو في الوقت الراهن .

أ - روافد التأثير بين وحدات المعيشة والمؤثرات الخارجية :

يحفل التراث الانثروبولوجي والسوسيولوجي بالكثير من الرؤى النظرية التي بذلت من قبل الباحثين لرصد عمليات التغير والتطور التاريخي التي تحدث في البلدان النامية في إطار الرأسمالية بإعتبارها مركزاً للتأثير وفي توجيه الحركة الاجتماعية لهذه البلدان ، وتأتي في مقدمة هذه الرؤى أفكار رواد مدرسة التبعية بدءاً من أعمال جوندر فرانك وسمير أمين وايمانويل والرستين وانتهاءً بمقولات رواد التبعية الجديدة الممثلة في أفكار فرناندو كاردوسو وأنزو فاليتا[1] .

وفي سياق آخر يقدم بعض الباحثين أفكارهم حول أهمية تحليل النظم الانتاجية واسهامات وحدات المعيشة في ذلك بمجتمعات العالم الثالث في إطار السياق الخاص بالتنمية القومية لهذه البلدان ومبررهم في ذلك هو ارتباط تلك المجتمعات وتأثرها بتقسيم العمل الدولي ويوضحون تلك العلاقة في الشكل التالي للتفاعل :

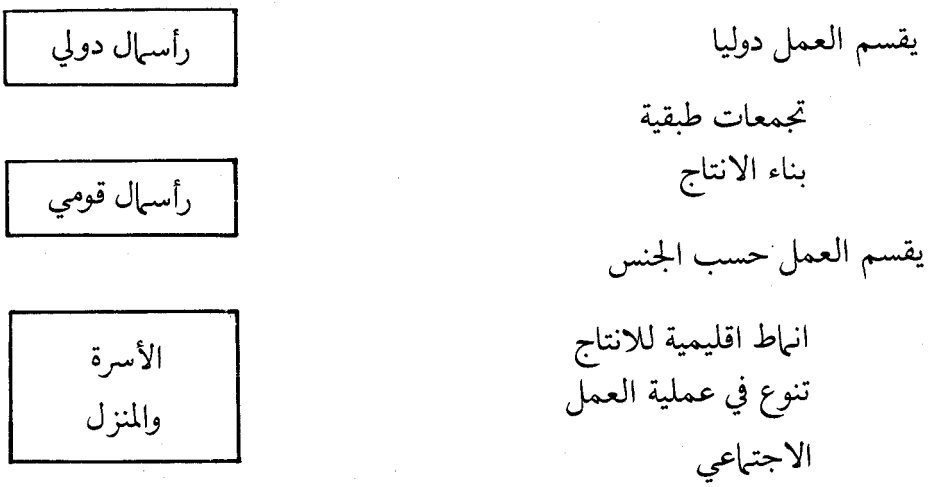

عندئذ يصبح من الملائم لفهم هذه العلاقات دراسة البناء الاجتماعي للمجتمع الذي تتم فيه الدراسة وذلك في إطار التطور التاريخي للرأسمالية الدولية ، إذ أن دول المحيط التي هي على هامش الدول الكبيرة قد خضعت لمتطلبات الدول المسيطرة في ميدان التراكم الرأسمالي الدولي ، وقد يحدث في لحظة تاريخية معينة ان تصبح احدى دول العالم الثالث مورداً للمواد الخام اللازمة للتصدير أو سوقاً لاستقبال منتجات دول المركز ، وقد يحدث في فترة تاريخية أخرى أن تقوم دولة أخرى بدور المورد للعمالة الرخيصة لانتاج السلع الدولية ، ويرى كل من « بول باران وفرانك » أن هذه هي الأشكال المتغيرة لتكامل اقتصاديات الدول التابعة مع اقتصاديات الدول الكبيرة[٢]

وجدير بالذكر أن هذه التحليلات النظرية قد قدمت العديد من الفروض التي أمكن اختبارها في كثير من دول العالم الثالث ، كما اسهمت هذه الجهود إلى حد كبير في كشف أشكال العلاقة والتأثير المتبادل بين قوى اجتماعية غير متوازنة بدرجات متفاوتة وتظل قيمة هذه الأفكار رهناً بتفسيرها لواقع العالم الثالث ذات الخصوصية التاريخية المتميزة .

يضاف إلى رؤية رواد التبعية تلك الآراء التي طرحها رواد المادية التاريخية في القائهم الضوء على تأثير العلاقات الاقتصادية الرأسمالية وما تحدثه من تناقضات

في الأبنية الاقتصادية للمجتمعات النامية وبشكل خاص عند دخول رأس المال ، إذ أن ذلك يقوض من دعائم الانتاج في الأبنية الصغيرة ، وتتحول في غضون ذلك من وحدات منتجة إلى وحدات مستهلكة ، ويتم ذلك في إطار خلق ثقافة للاستهلاك يتم عن طريقها تداول السلع بناء على طلبها مهما كان أساس هذا الطلب وقد تكون المنتجات المتبادلة فائضاً عن الحاجات المباشرة لمنتجين مستغلين أو أنها انتجت خصيصاً لهذا الغرض ، كما أن تطور الرأسمالية التجارية وانتقالها إلى ارجاء المجتمعات التقليدية يؤدي إلى اكتساب الانتاج بما يعرف بصفة الانتاج من أجل القيمة التبادلية ، كما تتحول المنتجات في هذا الإطار إلى سلع ، ويؤدي جزء من فائض التجارة إلى توسيع دائرة التجار وليس توسيع دائرة الانتاج . كما يصبح سكان المجتمعات التقليدية منخرطين في البحث عن دخول نقدية لمواجهة الاحتياجات النقدية المتزايدة ، وغير ذلك من الآثار السلبية كتدهور الانتاج المحلي واختلال خريطة الأنشطة الاقتصادية والمهن ، وظهور أنشطة اقتصادية تتفق وطبيعة النشاط الاقتصادي الوافد على المجتمع[٣] .

وتستشهد هذه الدراسات ببحوث امبيريقية برهنت على أن مساهمات أفراد الوحدة المعيشية في المجتمعات الزراعية في إطار الظروف التي تتحرك في غضونها إنما تعكس وتوضح الأوضاع التي تساعد على الاحتفاظ بأرخص مصدر للعمالة من أجل التوزيع الاقتصادي ، وثمة فروق واضحة بين الآثار التي تترتب على الانتاج المعيشي والعمل المنزلي تنعكس على انتاج القوة العاملة واعادة انتاجها في الانماط الاقتصادية المتباينة بين دول المركز ودول المحيط وتتبدى هذه الفروق في أن الوحدة المنزلية في الدول المتقدمة اقتصادياً يزيد استفادتها من الاجر وذلك بتحويل السلع إلى سلع ذات قيمة استعمالية ولذلك فهي تحتفظ للعامل بمستوى معيشي أفضل ، أما الوحدة المعيشية الريفية فتنتج السلع والخدمات والتي تشترى بالاجر في مكان انتاجها في ضوء التحولات التي تحدث كمحصلة لتأثيرات التحول الرأسمالي في هذه المجتمعات ، وبشكل عام فان الوحدة المعيشية بالنسبة للمنتجين الزراعيين هي الوحدة الأساسية للإنتاج والاستهلاك .

ويذهب مياسو (Meillassouh) إلى القول بأن قوة العمل الزراعية يمكن أن تكون رخيصة إذا ما تم إنتاجها خارج نطاق الأساليب الرأسمالية للانتاج ، أي أنها تبقى كذلك طالما أن عملية إنتاجها واعادة انتاجها تتم في إطار الوحدة المعيشية ، والتي مازالت منظمة بوصفها وحدة للانتاج والاستهلاك[٤] .

ويقدم بعض الباحثين[٥] تحليلاً آخر حول دور الأسرة كوحدة انتاجية ريفية في دول المحيط التابع ، وكيف تؤدي العديد من الوظائف المختلفة لخدمة عملية التراكم الرأسمالي من خلال مؤشرات تاريخية من بلدان مختلفة ، ووسائل اندماج الأسرة واستجابتها لمتغيرات السوق ، وذلك من خلال تحليل العلاقة بين التغير الاقتصادي وسعي الأسرة للانجاب ، ويؤكد وجهة النظر هذه من موقف الأسرة في بدايات عصر التصنيع بفرنسا ، وبشكل خاص لدى الأسر التي هاجرت إلى المدن بحثاً عن العمل المأجور ، وكيف سعت هذه الأسر إلى زيادة عدد أفرادها الذين يمكن أن يحصلون على أجر ، وغير ذلك من النماذج التي تعكس مظاهر ذلك التفاعل بين الأسرة كوحدة معيشية وعمليات التغير الاقتصادي كما حدث للاسرة في انجلترا ، وعلاقة ذلك بالنمو السكاني السريع والذي صاحب دخول قوة العمل الزراعية إلى ميدان العمل المأجور واندماجها في النظام التجاري الواسع .

وفي التحليل المعاصر للمجتمعات الريفية في بلدان العالم الثالث تؤكد بعض الدراسات أن استراتيجية البقاء لدى وحدة المعيشة في المستويات الطبقية الدنيا تقتضي المزيد من الانجاب ، والمزيد من بذل الجهد والعمل المتواصل ، حيث تفتقد الأسرة في هذه المستويات الطبقية القدرة على امتلاك وسائل الانتاج ، ومن ثم تصبح أكثر ميلاً لتأكيد مكانتها بين غيرها من الطبقات الاجتماعية الأخرى من خلال الانجاب والعمل في كافة مجالات النشاط الزراعي بالاجر[٦] .

معنى ذلك أن وحدة المعيشة كوحدة للانتاج والاستهلاك تعد ذات أهمية بالغة ، وتحليلها من هذا المنظور يتيح لنا فهم الكثير من عمليات الانخراط في

عمليات السوق بمفهومه الواسع المحلي والعالمي وكيف تكون استجابتها للكثير من المتغيرات والتي تتسلل إلى كافة الأبنية الاجتماعية أكبرها واصغرها حجماً ، كما يلقى الضوء على عمليات التكامل التي تتحقق بين الأبنية الاجتماعية المحدودة النطاق والمتغيرات العالمية ، ويمكن للبحوث الانثروبولوجية أن تلقي الضوء على هذه العلاقات وتختبر مدى تحققها في واقع بلدان العالم الثالث إذ أن ذلك يتسق ومجال اهتمامها وأسلوب البحث فيها من حيث تركيزها على دراسة المجتمعات الصغيرة و الأبنية الاجتماعية المحدودة .

ب - روافد التأثير والتفاعل بالقرية المصرية :

تفاعلت مجموعة من العوامل التاريخية والمعاصرة كان لها أكبر الأثر في تشكيل نمط الحياة بالريف المصري عامة والقرية بوجه خاص ، بعض هذه العوامل تاريخي والبعض الآخر تشكل في عقود زمنية معاصرة ، ولقد انصهرت هذه المؤثرات في وعاء القرية المصرية ليشكل الحركة الاجتماعية بها ، فالريف المصري اعتمد في نشاطه الاقتصادي لقرون طويلة على الانتاج الزراعي ، ومثلت محاصيل الغذاء أساس التركيب المحصولي للانتاج ، والقطن كان ركيزة هذه المحاصيل النقدية التي كان يتم تسويقها لتحقق قدر من الرواج بالقرية وكان يستهلك جزء من إنتاجه داخل المجتمع المصري ، والجزء الآخر كان يصدر إلى الخارج ، واستحوذت انجلترا أبان فترة الاحتلال على الجزء الأكبر منه .

ولقد تباينت اشكال العلاقة بين الدولة كسلطة حاكمة والفلاح منذ حكم محمد علي وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ما بين مركزية سلطة الدولة المطلقة على الانتاج الزراعي ، وترك ما يكفيه لبقائه على قيد الحياة وما بين صياغات أخرى لهذه العلاقة ، فتاريخ المعاناة التي عاشته القرية المصرية طويل ممتد بجذوره إلى الماضى السحيق ، ففي قرابة القرن الخامس عشر شهدت القرية المصرية صراع المماليك والعثمانيين على أرض مصر ، وقدمت القرية من الأموال التي فرضت على أهلها ما أثقل كاهلهم ، والذين لم يكن لهم حرية التصرف في الأرض ولا فيما تغله من محاصيل ، ثم جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر عام ١٧٩٨ لتعيد صياغة

استغلال الأرض ومن عليها ، وتفنن الفرنسيون في جمع الضرائب . وفي عهد محمد علي أصبحت كافة الأراضى مملوكة للدولة ، وعملت مجموعة كبيرة من الفلاحين كعمال زراعيين بأجر زهيد في مزارع الدولة ، وتشكلت في سياق الاجراءات التي اتبعتها حكومة محمد علي ملامح التكوينات الطبقية في الريف ، وفي غضون ذلك تحولت الزراعة من زراعة محاصيل الحاجات الغذائية إلى انتاج القطن الذي وجه إنتاجه إلى الأسواق العالمية حيث مصانع الغزل والنسيج في أوروبا .

وإذا كنا نعرض هذه الأحداث التاريخية التي مر بها الريف المصري في عجالة شديدة فإن هذه الأحداث قد حملت في طياتها الكثير من مؤثرات التشكيل لبنية الحياة في الريف ، فقد أفرزت جماعات المصالح الخاصة من جباة الضرائب ، ورجال الاقطاع الذين اتيحت لهم فرصة شراء مساحات من الأرض في لحظات فقدان السيطرة عليها من قبل النظم الحاكمة ، كما انتجت غالبية عظمى من الفقراء والمعدمين الذين التصقوا بالأرض وتحملوا أوزار هذه النظم .

وفي الفترة التي اعقبت سنة ١٩٥٢ توالت القوانين التي أعادت صياغة العلاقة بين الفلاح والأرض ، وكان آخرها هو قانون الاصلاح الزراعي ، وتحديد نطاق الملكية وإعادة توزيع الأرض ، وكمحصلة لذلك اتسع نطاق الحائزين بعد أن ظلت مساحات كبيرة من الملكية الزراعية تتمركز في يد مجموعة قليلة من الأفراد ، والجدول التالي يوضح خريطة الملكية قبل صدور قوانين ١٩٥٢ :

جدول رقم (١)[٧]
يوضح خريطة الملكية قبل صدور قوانين ١٩٥٢

حجم الملكية	عدد الملاك بالألف	المساحة بالألف فدان	النسبة المئوية لعدد الملاك	النسبة المئوية للمساحة
أقل من خمسة أفدنة	٢٦٤٢	٢١٢٢	٪٩٤,٢	٪٣٥,٤
٥ ـ أقل من ٢٠	١٢٦	١١٦٤	٤,٥	٪١٩,٥
٢٠ ـ أقل من ١٠٠	٢٨	١٠٨٤	٪١	٪١٨,١
١٠٠ فأكثر	٥	١٦١٤	٪٠,٠٢	٪٢٧

ومن الملاحظ أن خريطة الملكية قد تغيرت إلى حد كبير بعد صدور القوانين التي كان آخرها قانون ١٩٦٩ لسنة ١٩٧٧م وأصبحت كما يوضحها الجدول التالي :

جدول رقم(٢) [٨]
يوضح شكل الملكية بعد صدور قوانين الاصلاح الزراعي

حجم الملكية	عدد الملاك بالألف	المساحة بالألف فدان	النسبة المئوية لعدد الملاك	النسبة المئوية للمساحة
أقل من خمسة أفدنة	٣٠٣٣	٣٨٧٦	٪٩٥	٪٥٣
٥ ـ أقل من ٢٠	١٣٨	١١٨٨	٪٤	٪٢١,٤
٢٠ ـ ١٠٠	٣١	١٤٧١	٪١	٪٣٦,٦

وفي تقـدير آخـر للملكية الـزراعية خلال الفـترة من ١٩٦١ ، ١٩٦٥ ، ١٩٧٤ ، ١٩٨٤ لشكل الملكية الزراعية بالريف المصري يوضحها الجدول رقم (٣) .

ولم يكن ذلك هو فصل الختام في صفحات الحوار على أرض الواقع بالقرية المصرية ، بل شهدت القرية تحولات بنائية جارفة في غضون سنوات العقدين السـابـع والثـامن من هذا القرن اسهمت بدورها في اعادة تشكيل الحياة على أرضها ، ومن هذه المؤثرات :

١ ـ التعليم :

حيث تأثرت القرية المصرية بالتعليم الذي بدأت توليه ثورة يوليو ١٩٥٢ المزيد من الاهتمام ، وقد انعكس ذلك الاهتمام في نشر المدارس والمعاهد في الغالبية العـظمى من القـرى ، ومـا أن انقضت بضـع سنوات على ذلك الاهتمام إلا وخـرجت أجيال من المتعلمـين من أبناء القرى ، وقد تأثرت وحدات المعيشة بالتعليم وبشكل خاص في المستويات الطبقية الدنيا والوسطى وذلك لما أحدثه بينها من حراك مهني كثيف بين أبناء هذه المستويات الطبقية من مجال الزراعة إلى المجالات الأخرى ، حيث ادركت وحدات المعيشة منذ وقت مبكر أن تطلعاتها باتت محاصرة بين ملكياتها القزمية المحدودة ونموها المضطرد على أرض القرية ، كما وجـد أبناء وحدات المعيشة بهذه المستويات أنه لا وسيلة للخروج من هذا المأزق إلا بالانخراط في التعليم ، ولذلك فقد حرصت غالبية الأسر بالقرية على الحـاق ابنـائهم بالتعليم ، بل وتسـابقت بعض هذه الأسر وبشكل خاص في السنـوات الأولى للثورة ، حيث كان المناخ الإجتماعي حينذاك يعطي للتعليم مكـانـة هامـة ، وتـرتب على ذلك زيادة في عدد المتعلمين من أبناء الريف ، استوعبتهم منافذ التشغيل في البداية ، ويمكن القول ان وحدات المعيشة الريفية في هذا السياق قد أصبحت مصدراً هاماً لافراز قوة العمل المؤسسي ، وهي قوة ضاقت أنشطة القرية المحدودة عن استيعابها في فترات لاحقة ، ومن المتوقع في إطار عمليات الطرد المستمرة التي تحدث بالقرية المصرية أن تتعرض مهنة الفلاح

جدول رقم (٣)
شكل الملكية في سنوات متباينة [٩]

السنوات	١٩٥٠			١٩٦١			(١)	١٩٦٥			(٢)	١٩٧٤			(٣)	١٩٨٤			(٤)
فئات الحيازة	عدد الملاك	٪	المساحة	عدد الملاك	٪	المساحة	٪	عدد الملاك	٪	المساحة	٪	عدد الملاك	٪	المساحة	٪	عدد الملاك	٪	المساحة	٪
أقل من ٥ أفدنة	٢٦٠٠	٩٤,٢	٢١٠٤	٢٩١٩	٣٥,٣	٩٤,٦	٥٢,١	٣٠٣٣	٩٥,١	٣٦٩٣	٥٧,١	٣١٧١	٩٤,٩	٢٧٧٠	٤٩,٧	٣٣١٧	٩٥,٣	٢٨٨٧	٥٣
٥ إلى أقل من ١٠	٨١	٢,٩	٥٣١	٨٠	٨,٩	٢,٦	٨,٦	٧٨	٢,٤	٦١٤	٩,٥	٩١	٢,٧	٦,٥	١٠,٩	٨٧	٢,٥	٥٦٨	١٠,٤
١٠ إلى أقل من ٥٠	٦٨	٢,٥	١٢٩٢	٧٤	٢١,٧	٢,٤	٤١	٦٩	٢,١	١٣٤٢	٢٠,٨	٧١	٢,١	١٢٨٤	٢٢	٦٩	٢	١٤٢١	٢٢,٨
أكثر من ٥٠	١٢	٠,٤	٢,٣٦	١١	٣٤,١	٠,٤	١٥,٣	١٠	٠,٢	٨١٣	١٢,٦	٨	٠,٢٤	٩١٠	٦,٣	٨١	٠,٢	٧٥٧	١٣,٨
الجملة	٢٧٦١	١٠٠	٥٩٦٣	٣٠٨٤	١٠٠	٦٠٨٤	١٠٠	٣١٩٠	١٠٠	٦٤٦٢	١٠٠	٣٣٤١	١٠٠	٥٥٦٩	١٠٠	٥٥٥٤	١٠٠	٥٦٣٣	١٠٠

ولقد وجدت بعض وحدات المعيشة بالقرى في هؤلاء الريفيين المنتسبين إليها مصدراً هاماً لتحقيق التوازن المفقود في الدخول النقدية لهذه الوحدات ، وقدمت لهم الكثير من احتياجاتهم ، فمعظم أسر المتعلمين قد اتخذت لنفسها نمطاً هامشياً للسكنى على أطراف القرية من خلال شراء قطعة من الأرض وبناء مسكن حضري عليها يكاد يخلو من مقومات البيت الريفي ، ويعتمد في احتياجاته أما على الحضر المجاور أو على ما تقدمه وحدات المعيشة من إنتاج فرعي أو من منتجات البيت .

٢ - الهجرة :

وهي من المؤثرات التي أعادت تشكيل الحياة بالقرية المصرية فإذا كان التعليم قد أفرغ القرية من محتواها البشري خلال بعض المراحل التاريخية فإن الهجرة قد اكملت على ما تبقى فيها ، وقد تصاعدت ظاهرة الهجرة إلى بلدان النفط خلال العقدين السابع والثامن من هذه القرن . والهجرة والتعليم هما ظاهرتان قد تلازم ظهورهما مع ظاهرة التضخم السكاني الذي شهده المجتمع المصري كما سبق أن ذكرنا والذي لم يواكبه زيادة في مصادر الدخل أو في رقعة الأرض المنزرعة يضاف إلى ذلك غيبة التنمية الشاملة كمشروع قومي وكمحاولة لاستيعاب هذه الزيادة أو ذلك التضخم أو جزء منه على الأقل وغير ذلك كضعف حركة التصنيع بالمجتمع المصري بشكل عام وفي الريف المصري بشكل خاص . كل هذه العوامل قد أدت إلى حدوث خلل في التوازن الذي ظل قائماً بين الإنسان والأرض بالقرية ، ويتأكد لنا صدق هذا الزعم إذا عرفنا أن سكان مصر كان عددهم عام ١٨٠٠ حوالي ٥ مليون نسمة ، ثم زادوا إلى ١٠ مليون نسمة سنة ١٩٠٠ ثم زاد هذا العدد إلى ٤٢ مليون في عام ١٩٨٠ ثم إلى ٥٨ مليون نسمة ، وفي المقابل زادت الأرض من ٥ مليون فدان إلى ٧ مليون فدان خلال الفترة ذاتها .

وقد أدت هذه المتغيرات إلى زيادة عدد الفقراء بالريف المصري ولولا نوافذ الهجرة التي فتحت أمام هذه الزيادة لتجسدت ملامح الفقر بالقرية المصرية ، ولكن يمكن القول أن هذه النوافذ قد حركت ركود الحياة بالقرية بالرغم مما تركته

من آثـار على شتى جوانـب الحياة فيهـا . وبشكـل خاص على الإنتـاج والاستهلاك ، وطريقة الحياة وغير ذلك من التغيرات التي لم تكن نتيجة مباشرة للهجرة في ذاتها ولكن للمناخ الذي تهيأ في سياق الهجرة .

وتؤكد العديد من البحوث والدراسات التي تناولت الهجرة أن هذه الظاهرة قد ترتب عليها تغيرات في مستويات الدخول للعديد من الأسر الريفية وكمحصلة لذلـك قد انخفضت معـدلات الفقـر ، وطبقاً للنتائج التي انتهى إليها المسح بالعينة على ألف أسرة ريفية في ١٨ قرية مصرية والذي قامت به منظمة العمل عام ١٩٧٧ وجد انخفاض لنسبة من كانوا يعانون من حالة الفقر الشديد بهذه القرى لتصل نسبتهم إلى ٣,٣٥٪ بعد أن كانت هذه النسبة ٤٤٪ بين عامي ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ [١٠] .

كما تنـوعت الـدخول بالقرية ما بين الزراعة والأنشطة الاقتصادية الأخرى وأصبحت القرية في غضون التحولات التي اعقبت الهجرة والتعليم وغيرهما من المؤثرات الخارجية مهيئة للاستجابة لطابع الانتاج الرأسمالي وتجاوز طموح الأفراد الذي تشكل خارج نطاقها الجغرافي وحدودها الفيزقية ـ حدود المكان ـ وأصبح سكان القرية منخرطين في البحث عن دخول نقدية لمواجهة الاحتياجات النقدية المتـزايدة ، وأعيد صياغـة العلاقة بين الإنسان والأرض ، فلقد ظلت الأرض محوراً لحياة الإنسـان الـريفي تشكل الكثير من سلوكه من خلال تفاعله معها ورغبتـه للبقـاء فيهـا ، إلا أن هذا الأمـر قد تغـير لتصبح الأرض سلعة تباع وتشترى ، كما لم تعد مخزوناً للقيمة بشكل مطلق كما كانت من قبل .

وتباينت كذلك أشكال العلاقة بين الأفراد والأرض الزراعية والانتاج لنجد بالقـرية ما يعـرف بالمـالـك الغائب والحاضر ، وكلاهما لايزرع الأرض بنفسه ويفضل استغلالها بشكل قصير الأمد حتى لايقع في مأزق التحديد الايجاري المجحف ، كذلك نجد أن أفراد القرية قد ابتكروا الكثير من أشكال الاستغلال للأرض والعـلاقات الايجارية التي لايعرفها قانون الايجار ، كاستئجار الأرض لمحصول واحد أو لمحصولين ولكل محصول حساب خاص في القيمة الايجارية .

وفي هذا السياق شهدت القرية المصرية تنوعاً في الأنشطة الاقتصادية الرأسمالية والتي قد تكون منفصلة في جزء منها عن الانتاج الزراعي للريف المصري بشكله التقليدي ، وتفرع لهذه الأنشطة بعض أفراد من المجتمع الريفي مما خلق في بعض الأحيان أزمة في العمل المطلوب لزراعة بعض المحاصيل أو جنيها ، ومن هذه الأنشطة التي استحوذت على جهد الأفراد تربية نحل العسل ، والدواجن ، ومواشي التسمين وهي في مجملها أنشطة تعمل على التوسع في استخدام أدوات للانتاج تختلف عن تلك التي كانت تستخدم في النشاط الزراعي من قبل عمليات التغلغل الرأسمالي ، كما ظهرت في العلاقات الاقتصادية بالريف المصري ملامح لسيطرة رأس المال كظاهرة إجتماعية وما يصاحبها من ظواهر ملازمة لها في عمليات الانتاج والتكوين الاجتماعي ، وان كان ذلك لايظهر في داخل الوحدة الانتاجية ذاتها ، فالعمل أساساً هو عمل أفراد الوحدة المعيشية ، إلا أن رأس المال يسيطر على الوحدة الإنتاجية من خلال سيطرته على السوق وآلياته ، حيث يصبح الشغل الشاغل لوحدات المعيشة بالقرية هو السعي نحو تحقيق العائد المادي وبذلك تتجه إلى انتاج سلع ذات قيمة تسويقية عالية ، وتتخلى بذلك عن انتاج منتجات الغذاء أو الإنتاج المعيشي الذي هو جزء أساسي في دورها ، وفي المقابل يكون لجؤها إلى السوق للحصول على حاجياتها من هذه المواد ، عندئذ يعاد امتصاص عائد القيمة التسويقية العالية والتي حصلت عليه وحدات المعيشة عندما تطلعت إلى الانتاج للسوق الكبير ، ومن خلال هذه العلاقات يتحقق قدر من الاندماج بين هذه الوحدات الانتاجية الريفية ومتغيرات السوق الاقتصادية بمفهومه الواسع .

وجدير بالذكر أن هذه التفاعلات قد حدثت وبلغت مداها في ظل محاولات الدولة لتنظيم العلاقة بين أفراد القرية والدولة ، وفي ظل صدور العديد من القوانين حول تنظيم الإنتاج الزراعي ، وتحديد الدورات الزراعية ، بيد أن هذه القوانين بسبب عدم ملاءمتها أحياناً ، وأمام تيارات الغزو العالمية التي أصبحت المجتمعات المحلية في ضوئها بلا حدود قيمية تحميها ـ قد تآكلت أو اندثرت على أرض الواقع ، بشكل يجعلنا نقول أن هذه القوانين وما فرضته من علاقات

بالقرية ، والمشكلات التي جسدتها بين الفلاح والمؤسسات الرسمية قد لعبت دوراً هاماً في الترويج لاقتصاديات الهامش والتي تخدم في الأساس مراكز التراكم الرأسمالي أكثر من خدمتها لمجتمعات المحيط أو المجتمعات الريفية ذاتها ، وقد انعكس ذلك في كثير من التناقضات التي ظهرت في مجال الإنتاج وما آلت إليه القرية من عزوف عن انتاج محاصيل الغذاء والاتجاه إلى استغلال الأرض بأشكال مختلفة لانتاج محاصيل ذات عائد نقدي أحياناً أو استئجارها لدورة زراعية واحدة بأجر مرتفع والتعفف عن زراعتها أو استغلالها في أنشطة اقتصادية أخرى أو استخدامها في اقامة مساكن عليها بسعر مرتفع .

جـ - التركيب المحصولي بالقرية ومتغيرات السوق (تحليل نظري وميداني) : تحول القرية عن محاصيل الغذاء :

تسللت روافد التأثير الرأسمالي إلى كافة أرجاء الريف المصري واستجابت وحداته المتنوعة لذلك التأثير ، وأن تفاوتت هذه الاستجابة في درجاتها ، وانعكست ذلك على ملامح التغيير في الأنشطة الاقتصادية ، وفي نمط الحياة ، وفي طموحات الأفراد ، وما كادت سنوات العقد الثامن من القرن الحالي تنتهي إلا وكانت موجات من المهاجرين قد عادت إلى القرية ثانية بعد أن ضاقت فرص العمل في بلدان الاستقبال ، وساعدت هذه العودة على توفر للأموال التي تحتاجها زراعة محاصيل السوق بالإضافة إلى أن الأفراد بالقرية من الذين لم يهاجروا قد أصبحوا أكثر ميلاً نحو الاتجاه لزراعة هذه المحاصيل من فاكهة وخضروات ومن الطبيعي أن تكون المبادأة في هذه التحولات الانتاجية من قبل أصحاب الملكيات الكبيرة ، ثم تكون المحاكاة من أصحاب الملكيات الصغيرة ، وساعد على هذه التغييرات التي حدثت في التركيب المحصولي سياسات الدولة التي تعلنها تارة حول دعم القدرات التصديرية واطلاق العنان للقطاع الزراعي لكي يؤدي دوره في هذه المهمة ، أو قد تكون هذه السياسات غير معلنة وذلك عندما تغمض الدولة عينيها عن الكثير من التجاوزات التي تحدث في إطار المساحات المحصولية من قبل أفراد المجتمع الريفي ، يضاف إلى ذلك أن القرية لم تعد في عزلة عن متغيرات السوق الاقتصادية ولا نبالغ إذا قلنا أن آليات السوق بكافة أبعادها

كعوامل الندرة والعرض والطلب والقيمة التبادلية والتسويقية أصبحت محركاً هاماً للإنتاج المحصولي بالقرية ، وتصدرت الفاكهة والخضروات مكانتهما في قائمة المحاصيل ، وقد أدى ذلك بدوره إلى ارتفاع في سعر محاصيل الغذاء بسبب قلة المنتج منها أو قلة المعروض منها وزيادة الطلب عليها ، وجدير بالذكر أن الانتاج بالقرية لايحدث وفقاً لتخطيط واع أو وفق استراتيجية شاملة تأخذ في الاعتبار عوامل الانتاج المختلفة ، والمزايا النسبية لانتاج بعض الحاصلات في أجزاء من الريف المصري ، ودون مراعاة للخصائص الطبيعية لبعض المناطق ، وأمام ذلك تحدث الكثير من الاضطرابات في الانتاج بالنسبة لبعض المحاصيل غير التقليدية والتي تقل خبرة الأفراد بشأنها ، أو عدم ملاءمة الظروف لزراعتها .

وكان أحرى بواضعي السياسات الزراعية الوعي بكافة المتغيرات المحلية والخارجية لحماية الانتاج الزراعي وسد النقص الذي يعاني منه المجتمع ، وتوجيه الاستثمارات إلى تطوير زراعة محاصيل الغذاء وذلك حتى لايتعرض المزارع الصغيرة إلى ضغوط السوق ، ولاشك أن سياسة الحكومة التي تتبعها بشأن تحرير أسعار المنتجات الزراعية وتركها لقوى السوق تتفاعل دون ضوابط محددة ومتكاملة قد انعكست على الانتاج الزراعي وتركت الكثير من الآثار السلبية ومن هذه الآثار[١١] :

تدهور الدخول الحقيقية لهؤلاء المنتجين الزراعيين بسبب :

- زيادة تكاليف الانتاج التي سجلت ارتفاعاً كبيراً خلال السنوات الأخيرة كرد فعل لزيادة أسعار هذه المواد في السوق العالمية ، بالإضافة لزيادة معدلات التضخم بالنسبة لافراد المجتمع الريفي لعدم التوازن في أسعار المنتجات الزراعية مع الزيادة في أسعار المواد الغذائية التي يعتمد الزراع في شرائها على السوق .

- أن ترك المزارع لقوى السوق لايعني بالضرورة حصوله على نصيب عادل من سعر المستهلك ، ولكن من الملاحظ أن نصيب المزارع يتدهور بسبب تعدد الوسطاء والمنافسة الحادة وأحياناً زيادة المعروض من المنتج وبشكل خاص من الخضر والفاكهة .

- أن قوى السوق في ظل نظام غير فعال للمعلومات يمكن أن يؤدي إلى تقلبات حادة في المساحات المزروعة ومن ثم في كمية الانتاج الأمر الذي سينعكس في انخفاض الاسعار في ظل الزيادة للكميات المعروضة عن حجم الطلب الحقيقي ، كما قد يؤدي إلى ارتفاع حادة فيها عند نقص هذه الكمية مما يضر بمصالح المنتج والمستهلك .

ويبدو أن الدولة في ظل هذه المتغيرات الاقتصادية الجديدة قد أثرت ترك العلاقة بين المزارع والسوق ليتفاعلا معاً في ضوء المتغيرات الاقتصادية للسوق كالعرض والطلب ، والندرة ، والقيمة . كما تضاءل دور الدولة في تحريك التركيب المحصولي بما يلائم الظروف الاقتصادية للمجتمع المصري خلال الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٨٦ وتبدو في استجابة القرية من ذاتها أو من خلال منتجين من داخلها إلى السوق الخارجية ، والجدول رقم (٤) يعكس ملامح التركيب المحصولي ، ونصيب أهم المحاصيل من المساحة الاجمالية ٪ لسنوات الفترة ذاتها .

وتشير الأرقام الواردة في هذا الجدول إلى زيادة نصيب الفاكهة والخضروات ، والتي تمثل استمارات لاغنياء المزارعين ، وفي المقابل قد نقصت المساحة المخصصة للحبوب من ٤٢,٧ ما بين فترة السنوات ١٩٥٢ - ١٩٨٦م .

جدول رقم (٤)

نصيب أهم المحاصيل من المساحة المحصولية الاجمالية ٪

لسنوات مختارة من ١٩٥٢ ـ ١٩٨٦ [١٢]

السنة	القطن	الأرز	القمح	البرسيم	الفول	القصب	الذرة	العدس	البصل	الشعير	الفاكهة	الفاكهة + الخضروات	الخضروات
١٩٥٢	٢١,١٣	٥,٥٥	١٥,٠٦	٢٣,٦٦	٣,٦	٠,٩٩	٢٢,٩٦	٠,٦٢	٠,٢٣	٠,٤٧	١,٠١	٣,٧٢	٢,٧١
١٩٦٠	١٨,٠٦	٦,٨١	١٤,٠٤	٢٣,٢٨	٣,٤٦	٠,٩٢	٢١,٩٣	٠,٨٢	٠,٣٩	١,٤٣	١,٢٦	٦,٠٤	٤,٨٧
١٩٦٦	١٧,٧٣	٨,٠٢	١٢,٣١	٢٤,١٤	٣,٧٦	١,١٢	١٩,٩٦	٠,٣٨	٠,٥١	٠,٩٣	١,٨٦	٨,٠٨	٦,٢٢
١٩٧٤	١٣,١٨	٩,٤٥	١٢,٤٣	٢٥,٣٨	٢,٥٣	١,٩	٢٠,٤٥	٠,٦٠	٠,٣٣	٠,٧	٢,٤٨	-	-
١٩٧٧	١١,٢٣	٩,٣٦	١٠,٨٦	٢٥,٦٩	٢,٩٢	٢,٢٥	١٩,٥٦	٠,٤٣	٠,٢٨	٠,٨٦	٢,٨٩	١١,٢٦	٨,٣٧
١٩٨٢	٩,٥٣	٩,١٨	١٢,٢٩	٢٤,١٩	٢,٨١	٢,٢٧	٢٠٧٣	٠,١١	٠,١٩	٠,٩٧	٣,٤٩	١١,٣٩	٧,٧٥
١٩٨٦	٩,٤٤	٩,٠٢	١٠,٨	٢٤,٥	٢,٧٥	٢,٢٤	١٦,٥٨	٠,١٩	٠,٢٦	١,١٦	٤,٩١	١٤,٢٣	٩,٣٢

المصدر : محسوبة ومجموعة من نشرة الاقتصاد الزراعي (اعداد متفرقة) .

عوامل التحول في انتاج المحاصيل التسويقية من منظور أفراد القرية (تحليل ميداني) :

وحـول هذا الاختلال في التركيب المحصولي لخريطة الانتاج بالقرية وتفوق محاصيل السـوق على المحاصيل التقليدية أفصحت الدراسة الميدانية أن دوافع التحول هذه مردها العائد المادي والذي أصبح غاية يصبوا إليها الأفراد ، ومن جانب آخر فان هذه المحاصيل تخفف من وطأة الارتباط والعلاقة بين الفلاح وبين المؤسسات التعاونية بالقرية كالجمعية وبنك التسليف . كما أن الجهد الذي يبذله الأفـراد بالنسبـة للمحـاصيل التقليدية كبـير قياسـاً إلى عائدها ، ويقول أحد المزارعين « الفلاح بيحاور الدولة ولكن من غير صوت أو في صمت ، وكل واحد بيعمل اللي في مصلحته ، والفلاح إذا شاف أن زراعة القطن سوف تكسبه لابد أن يزرع القطن ، ولو شاف أن القمح سعره ارتفع يزرع كل أرضه قمح ، لكن كل هذه المحاصيل مبتجيبش همها » .

ويقول فلاح آخر « القطن تعب على الفلاح من يوم زراعته لغاية يوم جنيه ويحتاج من الفلاح مشاوير إلى الجمعية وسلف ونقاوة للدودة ورش وعزق وخف وجني ، وساعة الجني منلقيش حد يجنيه وياريت بيجيب ثمنه أو يغطي تكاليفه » .

ويقول فلاح ثالث « بصراحة لجأت إلى زراعة الفاكهة لسببين الأول أن دخلها مرتفع وعائد الفدان منها بالنسبة للبرتقال ٣٠٠٠ جنيهاً ، ومن ناحية أخرى لأن جزء من أرضي كان بها ناس يستغلونها بالايجار من مدة كبيرة وعلشان أخرجهم من الأرض زرعتها شجر فاكهة » ، وتطرق للحديث عن مشاكل الايجار وغيبة سلطة الـدولـة أو تركهـا للأطراف تتفاعل معاً على أرض القرية والوصول إلى صياغات للتعامل ودون تدخل من القانون وافراز علاقات لا علاقة لها بالقوانين فيقول : « أن الايجار بالنسبة للفدان كان سنة ١٩٥٣م سبعة أمثال الضريبة أي حوالي ٧٥ جنيهـاً ، وبعـد التعديلات التي دخلت على القانون أصبح المالك

بالنسبة للايجار الجديد يحصل على ٢٢ مثل للضريبة أي حوالي ٦٢٠ جنيهاً للفدان في السنة ، ولكن هذا التحديد لايلتزم به الفلاح ، والأمر يخضع للظروف وظهرت أشكال متنوعة للايجار خارج نطاق التحديد القانوني وبلغت قيمة الايجار من خلال التعاقد لمحصول واحد ٦٠٠ جنيهاً أو لعام كامل ١٢٠٠ جنيهاً ، وأصبح المالك يفضل الايجار بالزرعة ويتم تحديد العقد كل زرعة خوفاً من سيطرة المستأجر على الأرض كما حدث بالنسبة للتعاقدات الايجارية القديمة ، والتي يورثها الأفراد أو يورثون حق الانتفاع باستغلال الأرض بعد موتهم إلى الأبناء ، ويكون التخلي عنها مقابل ترك نصفها أو التنازل عنها نهائياً أو تقدير قيمة الأرض المؤجرة ودفع ثلث الثمن كخلو مقابل ترك استغلال الأرض لصاحبها .

دوافع أخرى وراء التحول نحو محاصيل السوق :

وقد حدث هذا التحول في كثير من جوانب الانتاج التقليدية ، وعلى الرغم من أن ذلك قد أدى إلى بعض المشكلات بالمجتمع الكبير بيد أن التحليل المتأني لهذه الظاهرة يؤكد كما قلنا من قبل في مواضع متفرقة أن ذلك يفصح عن استجابة سكان القرية للمتغيرات القائمة بالمجتمع الكبير ، فعندما وفد إلى القرية العديد من أنماط السلوك التي لم يعهدها الأفراد والتي جاءت في طيات غيرها من المؤثرات تحرك الأفراد سعياً إلى الهجرة محاولين بذلك تحقيق طموحهم الذي ضاقت به القرية كما سبق أن ذكرنا ، ومن لم تتحقق له فرصة الهجرة تفاعل بشكل آخر مع المتاح من الامكانيات ولذلك كان التحول إلى زراعة المحاصيل التي تحقق له عائداً مادياً مباشراً ، ويؤكد ذلك عدم صحة الكثير من الآراء التي ظلت شائعة حول الفلاحين في إطار العلاقة بين الإنسان الريفي والموارد المتاحة حوله ، ومن هذه الأفكار فكرة « تصور الخير المحدود » (The image of limited good) والتي تؤكد على نظرة الفلاحين الضيقة إلى العالم وتمركزهم حول الذات ، ومن ناحية أخرى يجعلنا نعيد النظر في مفهوم الاقتصاد المعنوي الذي اقترن بقطاع الانتاج التقليدي والقيم الفلاحية .

ويؤكد القائلين لهذه الآراء عدم رغبة الأفراد في هذا النطاق في المغامرة وتفضيلهم البقاء على حافة الفقر ـ من أن يدخلوا في أعمال غير مضمونة النتائج ، ويجعلنا أيضاً نأخذ بمفهوم (Popkin) « بوبكين » الذي يقول بمفهوم الاقتصاد السياسي للفلاحين والذي يختلف عن المفهوم المسابق ، ومؤدى هذا الرأي أن الفلاحين يتجاوزون في سعيهم مجرد الحفاظ على وجودهم على حافة الفقر ، ويحاولون دائماً السعي لتحسين أوضاعهم الاقتصادية ، ويخططون في سبيل ذلك لاستثمارات طويلة وقصيرة الأجل ومتنوعة وفقاً لظروف المتغيرات التي تحيط بهم كما يتفاعلون في سبيل تحقيق ذلك مع هذه المتغيرات بوعي منهم [١٣] .

وبالفعل نجد أن الأفراد على وعي بحساب تكلفة الانتاج وعائده فنجد أحد المزارعين يوضح بشكل عقلاني ومستخدماً الأرقام في تبرير ذلك التحول إلى المحاصيل غير تقليدية ويوضح الحساب التالي :

« الموالح تحتاج إلى ١٥٠٠ جنيهاً لتكاليف الفدان الواحد ، والري وعزق الأرض والتسميد وتقليم الأغصان ، ويتم بيعه بحوالي ٢٥٠٠ ـ ٣٠٠٠ جنيهاً . والموالح لاتحتاج إلى رعاية مستمرة ومكثفة كما هو الحال بالنسبة للمحاصيل الأخرى » .

ويقارن هذا الحساب مع زراعة القطن :

تكلفة زراعة الفدان :

٧٢ جنيه حرث

١٠٠ جنيه بذور وتجهيز

٦٠ جنيه عزق الأرض بعد الانبات

١٠٠ جنيه أسمدة كيماوية

١٢٠ جنيه ري والقطن يحتاج إلى عدة مرات للري

٤٠ جنيه مقاومة آفات

٢٤٠ جنيه للجني (٨٠ عامل × ٣ جنيهات ليوم واحد »

(٧٣٢) جنيهاً يضاف إلى ذلك القيمة الايجارية للفدان لزراعة القطن (٦٢٠)

جنيها فيصبح الاجمالي (١٣٥٢) جنيهاً .
متوسط انتاج الفدان من ٦ ـ ٧ قنطار .

ويذكر مزارع آخر أن الدولة تشتري القمح من الخارج بسعر مرتفع وتشتريه منا كفلاحين بسعر أقل ويتساءل « أيه اللي حيحصل لو الدولة اشترت من الفلاح القمح الذي يزرعه بسعر قريب من سعر شراؤه من الخارج ويستطرد قائلاً القمح هنا بخسارة على الفلاح ويستطرد قائلاً : فدان القمح يحتاج لزراعته عدد (٦) كيلة قمح (بذور للزراعة) ثم الكيلة الواحدة ١٥ جنيهاً معنى ذلك أنه يحتاج إلى ٩٠ جنيهاً ، كما يحتاج إلى تجهيز الأرض ويتم ذلك عن طريق استخدام الجرارات ويتكلف ٦٠ جنيهاً . يضاف إلى ذلك تكاليف الري حيث يحتاج ٤ مرات ويتم الري عن طريق استئجار ماكينات الري حيث يتكلف في المرة الواحدة ٢٠ جنيهاً معنى ذلك تكون تكلفة الري ١٠٠ جنيهاً . كما يحتاج إلى أسمدة كيماوية بحوالي ٧٢ جنيهاً وحصاد ٢٤٠ جنيهاً .

وإذا أضفنا إلى هذه التكاليف القيمة الايجارية للفدان وهي ٦٢٠ جنيهاً تصبح التكلفة مرتفعة وهي :
٤٥٠ + ٦٢٠ = ١٠٧٠

ويكون انتاج الفدان في المتوسط ١٥ أردب ويصل سعر الأردب إلى ٧٥ جنيهاً معنى ذلك أن ثمن القمح الذي ينتج من الفدان هو ١٥ × ٧٥ = ١١٢٥ ، وفي بعض الأحيان يكون الانتاج أقل من ذلك ليصل إلى ١٢ أردب ، مع الوضع في الاعتبار المجهود الذي يقوم به المزارع والذي لم يتم تقديره ضمن هذه التكلفة .

ويقول مزارع ثالث « الفلاح النهاردة لم يعد يعتمد على الزراعة في الأكل ، وكل أكله من السوق بيشتري القمح وبيشتري الذرة وبيشتري الخبز الجاهز من المخبز وكل ده أوفر له ، وأصبح بيزرع حاجات ثانية ويبيعها للسوق زي الليمون والبرتقال والخضروات ، ولازم يبقى معاه قرش يصرف منه والمحاصيل (القمح والذرة والقطن) مبقاتش تنفع توفر معاه القرش » .

ويستطرد قائلاً أن تكلفة فدان الذرة تساوي ثمن العائد من الانتاج فيحتاج إلى ٧٠ جنيهاً للحرث وتجهيز الأرض للزراعة ، ويحتاج إلى تقاوي بحوالي ٤٨ جنيهاً ، ويحتاج إلى ري بحوالي ١٠٠ جنيهاً . والذرة من المحاصيل التي تحتاج عزق واهتمام مكثف ويتطلب عزقه عدة مرات وتسميده بأسمدة كيماوية وبلدية بحوالي ٢٠٠ جنيهاً وحصاد ٥٠ جنيهاً ، ويذكر أن الفدان يستأجره الفلاح لدورة القمح والذرة بحوالي ١٠٠٠ جنيهاً .

ثانياً : الاطار المنهجي للدراسة :

١ - الهدف من الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى رصد ملامح التفاعل بين الاقتصاد التقليدي ، واقتصاد السوق في إطار وحدات المعيشة بالقرية ، وفي ضوء المتغيرات المحلية والخارجية .

٢ - المنهج والأدوات :

هذه الدراسة استخدمت المنهج الانثروبولوجي بوسائله الكمية والكيفية (كالاستبيان والمقابلات المتعمقة والاستعانة بالاحصاءات المتاحة ، فالاستبيان من الممكن أن يحقق الفهم لبعض الجوانب الكمية حول وحدات المعيشة بالقرية عن الانتاج والاستهلاك والتسويق كما أن الوسائل الكيفية من شأنها اثراء الدراسة وتعميق التحليل نحو بعض الموضوعات .

٣ - محددات اختيار مجتمع الدراسة :

روعي في اختيار مجتمع البحث عدة اعتبارات كالحجم المتوسط وطبيعة النشاط الاقتصادي المتنوع لامكان تحقيق هدف الدراسة وكذلك انتشار ظاهرة الهجرة والتعليم ، وتباين الملكيات ، وغير ذلك من التسهيلات التي تساعد على اجراء البحث .

٤ ـ اختيار عينة الدراسة :

اجريت الدراسة الكمية من خلال الاستبيان على ١٤٠ أسرة من القرية وهذا العدد يمثل حوالي ٥٪ من نسبة الأسر بمجتمع القرية التي يبلغ تعداد سكانها ١٥٢١٩ ألف نسمة . وروعي في اختيار هذه الأسر الانتشار الجغرافي لها على أرض القرية .

كما أجريت المقابلات المتعمقة على ١٠ أسر تم اختيارها لتمثل الأنماط الشائعة لأسر القرية . بحيث تعكس التباين الطبقي والمهني وغير ذلك من الخصائص .

٥ ـ الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لقرية الدراسة :

أ ـ الموقع :

قرية شبرا بخوم هي إحدى قرى مركز قويسنا بمحافظة المنوفية بالجزء الشرقي من الدلتا وبالقرب من فرع النيل دمياط وعلى خط السكة الحديد الواصل ما بين بنها وميت غمر ، والمنطقة التي تقع فيها القرية تكاد تكون ملتقى لثلاث محافظات وهي محافظات الغربية والقليوبية والشرقية بالإضافة إلى انها تتبع إدارياً محافظة المنوفية ، وترتبط بالمركز الحضري بطريق بري ممهد طوله حوالي ١٢كم إلى قويسنا ، وكذلك يربطها بعاصمة القليوبية بنها طريق ممهد طوله حوالي ١٥كم وكذلك بمركزي زفتى وميت غمر طريق ممهد طوله حوالي ٣٠كم بالنسبة لزفتى و٤٠كم بالنسبة لميت غمر .

وقد أدى ذلك إلى علاقات تجارية ربطت القرية بهذه المدن منذ وقت مبكر بسبب سهولة الانتقال إلى هذه الأماكن والتي مثلت بالنسبة لها أسواق لتصريف منتجاتها من الليمون الذي تشتهر به هذه القرية والموالح من البرتقال بأنواعه المختلفة .

ب ـ السكان :

يبلغ تعداد سكان قرية شبر بخوم ١٥٢١٩ ألف نسمة منهم ٧٨٣٣ من الذكور و٧٢٨٦ من الاناث موزعين على الفئات العمرية التالية ، وذلك حسب تعداد ١٩٨٢ :

جدول رقم (٥) تعداد السكان [١٤]

فئات السن/ النوع	ـ٦	٦ـ	١٢ـ	٢٠ـ	٣٠ـ	٤٠ـ	٥٠ـ	٦٠ـ	٦٥فض	غ.م	الجملة
ذكور	١٣٧٠	١٠١٢	١٤٦٦	١٤٣٩	٨٥٠	٤٩١	٤٨٧	٢٣٩	٤٢٣	٥٦	٧٨٣٣
إناث	١٢٧٥	٩٥٦	١٣٢٥	١١٣٦	٧٩٦	٦٠٨	٥٤٣	٢٥٧	٤٣٣	٥٧	٧٢٨٦
المجموع	٢٦٤٥	١٩٦٨	٢٧٩١	٢٥٧٥	١٦٤٦	١٠٩٩	١٠٣٠	٤٩٦	٨٥٦	٩١١٣	١٥٢١

وهذه النسبة من السكان لاتمثل حقيقية تعداد سكان القرية فهذه القرية من القرى الطاردة ، حيث يقدر تعدادها بضعف هذا العدد ولكنهم في تحرك دائم ما بين مناطق الحضر المجاور حيث يلتحقون بوظائف متنوعة في هذه المناطق وتكون عودتهم أما بشكل يومي أو أسبوعي أو على مراحل زمنية متفاوتة خلال العام .

وتمتاز القرية بالتنوع المهني ما بين الزراعة وغيرها من المهن والوظائف والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (٦) الحالة المهنية [١٥]

المهنة/ النوع	مهن فنية وعلمية	المديرون وأصحاب الأعمال	أعمال كتابية	العاملون البيع	العاملون بالخدمات	عمال في الزراعة وتربية الحيوانات	أفراد الانتاج	الجملة بصنف تصنيفهم	غير	الجملة بالعمل
ذكور	٣٨٤	١١	٢٣٩	١٨٥	١٧٣١	٢٧٧	٥٣٢	٣٦٣٦	١٢٧٨	٤٩١٤
إناث	٨٣	٥	١٠٩	٣	٥	١٩	٨	٢١٨	٤٥٠	٤١٨٨
المجموع	٤٦٧	١٦	٢٤٨	١٨٠	١٩٠	١٧٥٠	٢٨٥	٧٥٠	٤٠٨٦	٥٤٦٦

حيث تأتي أعمال الزراعة في مقدمة الأعمال وبالرغم من ذلك فهي لاتحظى بنسبة كبيرة إذا ما قورنت بإجمالي عدد السكان من الذكور إذ تصل نسبة من

يعملون بالزراعة من السكان ٢٢٪ ونسبة من يعملون في مهن علمية وفنية من الذكور ٥٪ من إجمالي السكان وتوزع باقي النسبة على الأعمال الكتابية والخدمات وأعمال البيع وأعمال الانتاج كما هو موضح بالجدول .

ولعل السبب في ضآلة نسبة الذين يعملون بالزراعة هو ضآلة الملكيات وتفتها ، حيث دعا ذلك أفراد القرية إلى اعتبار الزراعة مهنة مكملة أو مهنة غير أساسية بينما انتشرت الأعمال التجارية والمهن الأخرى كالتجارة وبيع الفاكهة والخضروات والموالح والوظائف التي ترتبت على التعليم الذي انتشر بالقرية منذ وقت مبكر ، وكذلك ترتفع نسبة الهجرة بشكل ملحوظ بالنسبة لهذه القرية ، جزء منها داخل المجتمع المصري وجزء منها خارجه .

جـ - التعليم :

بدأ التعليم بشكل مبكر منذ حوالي الاربعينيات في هذه القرية وتولى مهمة التعليم فيها مدرستين ابتدائيتين وعدد من الكتاتيب التي أدت مهمة تعليم القراءة والكتابة وتحفيظ القرآن ، وما أن انتصف القرن الحالي إلا وكانت بالقرية مجموعة كبيرة من المدارس الابتدائية بلغت خمس مدارس ثم زادت في السنوات التالية المدارس بالمراحل المختلفة لينشأ بالقرية مدرسة ابتدائي أزهري للبنات ومدرستان أعدادي أزهري للبنات وأخرى للبنين وثالثة اعدادي عام وثانوية أزهرية ، وثانوي عام وثانوي تجاري ، ومعهد للقراءات وهو كم هائل من المدارس الغالبية العظمى منها انشئت بجهود الأهالي الذاتية ، كما أن معظم المدرسين وإدارة هذه المدارس من نفس القرية ويعكس ذلك قيمة التعليم بالنسبة لأهالي هذه القرية بشكل مبكر ، والذي وجد فيه أفراد القرية مخرجاً من ضيق الرقعة الزراعية بها ، وطريقاً لتحقيق الطموح لابنائها منذ وقت مبكر ، ووسيلة للحراك المهني من الزراعة التي لم تعد محققة لآمالهم في هذا الحيز المحدود . والجدول التالي يوضح موقف التعليم بالقرية :

جدول رقم (٧) الحالة التعليمية [١٦]

	امي	يقرأ ويكتب	ابتدائي	أقل من المتوسط	متوسط	فوق المتوسط	جامعي	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوره	غير مبين
ذكور	١٨٤٣	١٣٠١	٥٧٤	٧٠٩	١١٣٤	٧٠	١٩٦	٢	-	-	٢٣
إناث	٣٣٧٨	٧٥١	٤٦٤	٣١٩	٤٨٠	٤٥	٣١	-	-	-	٣١
المجموع	٥٢٢١	٢٠٥٢	١٠٣٨	١٠٢٨	١٦١٤	١١٥	٢٢٧	٢	-	-	٥٤

ومن الملاحظ أن التعليم قد أفرع هذه القرية بشكل واضح ، حيث يهاجر المتعلمون في الغالب إلى العواصم ويستقرون بها وتنقطع صلة بعضهم بهذه القرية ويتخذون من العواصم مستقراً لهم ، وبعضهم الآخر يتخذ من القرية مكاناً للاقامة فحسب ، ويتردد عليها بشكل يومي أو أسبوعي .

وحدات المعيشة بقرية الدراسة بين الوفاء بحاجاتها الأساسية وتطلعات السوق :

(تحليل ميداني)

تقـــديم :

خلقت المؤثرات المختلفة التي تمر بها القرية (الزحف الرأسمالي - التعليم - الهجرة - الانفتاح على العالم الخارجي) تطلعات لابنائها ضاقت عن استيعابها أرض القرية ، وعجزت الزراعة كنشاط تقليدي الوفاء بطموحات الأفراد ، أو في تحقيق الحاجات الأساسية من الغذاء ، ومن الأجحاف اطلاق القول بأن القرية المصرية قد أصبحت مستهلكة لا منتجة ، ويجعلنا ذلك نثير تساؤلا هاما مؤداه كيف يطلب من القرية أن تؤدي دورها الانتاجي في معزل عن المؤثرات الاقتصادية والسياسية بالمجتمع الكبير ، والذي يتحدد في إطارها شروط الانتاج وعلاقاته ، والاستراتيجيات المطروحة التي تتبناها الدولة والتي شكلت في النهاية مناخاً ملائماً أفرز هذه الخصائص الانتاجية الجديدة للقرية ، لتتخلى عن ذلك الدور التقليدي الذي لعبته تاريخيا كحقل لانتاج احتياجات المدينة من الحبوب ، وهي أدوار لعبتها القرية المصرية عبر مراحل تاريخية في علاقتها بالمدينة ، حيث

استنـزف الفـائض الاجتماعي لها في ثنايا هذا الدور . يضاف إلى ذلك غياب مشروع قومي للانتاج يصيغ دور للقرية وللمدينة ، وضعف الاستثمارات القومية في قطاع الـزراعـة ، كلها عوامل دفعت إلى البحث عن مخرج من قبل الأفراد بوسائل متنوعة .

ولقد اظهرت الدراسة الميدانية تآكل الملكيات بشكل واضح أمام ثبات الرقعة المنزرعة وزيادة عدد السكان فبلغت نسبة من يملكون أقل من فدان ٣٧,٩٪ ومن يملكون فدان إلى أقل من فدانين ١٥,٧٪ ونسبة من يملكون فدانين إلى أقـل من ثلاثـة أفدنة ١٣,٦٪ ونسبة من لايملكون ٢٩,٢٪ ، وتبلغ مساحة الأرض المنـزرعـة بالقرية ٣٠٤٤ فدان تزرع في معظمها بالموالح ، فقد كانت المساحة المنزرعة في سنة ١٩٧٥ بمحصول القطن ١٠٠٠ فدان كما كانت المساحة المنزرعة بالقمح في العام نفسه (١٩٧٥) ٩٠٠ فدان ، ولكنها تضاءلت إلى ٣٥٠ فدان بالنسبـة لمحصـول القمـح ، وتضاءلت بنفس الدرجة بالنسبة لمحصول القطن . كما كانت مساحة الأرض التي تزرع بالموالح سنة ١٩٧٥ ١٠٠٠ فدان ولكنها زادت لتصل إلى ١٥٠٠ فدان خلال الأعوام ١٩٩٠/١٩٩١م . ويعكس ذلك مدى انصراف أهل القرية عن المحاصيل التقليدية وزراعة الموالح لأسباب سبق أن ذكرناها حول ربحية محاصيل الفواكه عن المحاصيل التقليدية .

تنوع الأنشطة الاقتصادية بالقرية :

وهناك أشكال أخرى للملكية كملكية أدوات العمل الزراعي المتطورة من الجـرارات ومـاكينـات الـري والعـزاقـات الآلية ومشروعات التسمين الخاصة بالحيوانات وتربية الدواجن وغير ذلك من المشروعات كنحل العسل .

ومن الملاحظ وجود هذه المعدات الزراعية لدى أفراد لايمكنون أرض زراعية أو يمتلكون جزء لايتسع لمثل هذه الوسائل التكنولوجية ولكن يكون اقتنائها بدافع استثـمارها وتأجيرها للأفراد نظير أجر محدد ، وهي صورة جديدة للاستثمارات بالقرية التي شهدت تنوعاً في الدخول في ضوء المتغيرات السابق ذكرها ، ويتسق

ذلك مع دراسة اجراها « هويكنز » من الجامعة الأمريكية بالقاهرة في احدى قرى أسيوط وهي قرية « موشى » والتي يظهر فيها ذلك التنوع كما هو في الجدول التالي :

جدول رقم (٨) يوضح التنوع في الدخول
بقرية موشى بأسيوط[١٧]

	مجموع الأسر	أسر تمتلك	١ـ٣	٣ـ٥	٥ فأكثر	مجموع
الدخل من الزراعة	-	-	١٩	٩	٧	٣٥
الدخل من العمل بأجر	١٣	٨	١	-	-	٢٢
الدخل من الوظيفة الحكومية	١٥	٢	٣	١	-	٢١
الدخل من التجارة الصغيرة	١٢	١	٢	١	-	١٦
الدخل من وظائف غير زراعية	٥	١	-	-	-	١٦
تحويلات من الخارج	١	١	٢	-	-	٤
معاش	٢	-	١	-	-	٣
اجمالي العينة	٤٨	١٣	٢٨	١١	٧	١٠٧

وتكاد تقترب هذه النتائج من نتائج دراسة اجريناها بقرية سنتماي بمحافظة الدقهلية والتي أظهرت ذلك التنوع في الدخول بالقرية من غير العمل الزراعي كما يوضحها الجدول التالي :

جدول رقم (٩) يوضح التنوع في الدخول
بقرية سنتماي بمحافظة الدقهلية[١٨]

الملكية الزراعية / مصادر الدخل	النسبة ٪	أقل من فدان	١-٢	٢-٣	أكثر من ذلك	الجملة
الزراعة	٤٧,٥	١٥	٦١	١٧	٢	٩٥
وظائف مؤسسية وحكومية	٣٥	٥٥	٧	٥	٣	٧٠
العمل بأجر في الزراعة	١٤	٢٨	-	-	-	٢٨
أعمال غير زراعية	٣,٥	٧	-	-	-	٧
المجموع	١٠٠	١٠٥	٦٨	٢٢	٥	٢٠٠

كما تنوعت صور استغلال الأرض فلم تعد للزراعة فحسب بل تحولت المساحات المتأخمة لحدود القرية إلى تقسيمات للمباني ، وبلغ سعر القراط فيها ١٠ آلاف جنيهاً ، وآثر ملاك هذه الأرض استغلالها كأرض للمباني بدلاً من الزراعة لوعيهم أن المبلغ الذي سيحصلون عليه من هذه الصفقة يصعب الحصول عليه عن طريق استغلال الأرض للزراعة عبر سنوات طويلة ، ولقد أظهرت الدراسة الميدانية بالقرية التي نحن بصدد دراستها أن الذين مازالوا يعملون بالزراعة كمهنة أساسية من أرباب الأسر التي شملتها العينة يتناقصون بشكل واضح حيث بلغت نسبتهم ٣٩٪ من العينة ونسبة من يعملون بالوظائف ٣٣٪ ونسبة من يعملون بالتجارة ١٣٪ ونسبة من يعملون بالأجر في أنشطة القرية ١٢٪ ونسبة ٣٪ بالمعاش ومن المتوقع إذا ظل التغير يسير في معدله بالقرية أن تنقرض مهنة الفلاح المتفرغ للزراعة خلال سنوات قليلة مقبلة كما سبق ان ذكرنا ، كما تشهد القرية أيضاً عزوف عن العمل بالزراعة من قبل الشباب والأجيال الحالية لا لشيء كما قلنا ولكن لصغر المساحات المتاحة للاستغلال والتي لاتتلاءم مع طموحات الأجيال الموجودة ، ومن شأن هذه القيم الجديدة التي صيغت نحو العمل الزراعي أن تحدث بعض الاختلالات في سوق العمل الزراعي في بعض فترات

العام نتيجة لقلة المعروض من قوة العمل المطلوبة ، وقد ساعد ذلك على افساح المجال داخل هذا السوق للنساء والأطفال ليصبحوا جزء من عرض العمل وبشكل خاص من المستويات الطبقية الدنيا ، كما ساعد على ذلك طبيعة الأعمال الجديدة التي ظهرت بالقرية والتي تتلاءم وقدراتهم كجني ثمار الفاكهة وتجهيزها واعدادها للنقل والتسويق ، وغير ذلك من الجهود كالعناية بمحاصيل الخضروات وجمعها واعدادها للنقل وأحياناً تسويقها داخل القرية . وفي المقابل تولت القلة المحدودة من الذكور الذين يساهمون في النشاط الزراعي بذل الجهد من خلال استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة في مجال الحرث والعزق والحصاد .

وفي هذا السياق تنوعت استجابات وحدات المعيشة بالقرية للمتغيرات التي حدثت حولها ، وذلك وفقاً لقدرات هذه الوحدات ، فنجدها بالمستويات الطبقية الدنيا قد تحددت استجاباتها من خلال دفع ابنائها إلى العمل عندما أفرغت الهجرة والتعليم القرية من محتواها البشري ، وليس ذلك فحسب بل فقد تغذت روافد الهجرة على أبناء هذه المستويات الطبقية لفترة طويلة ومازالت كذلك ، عندما أدركت هذه الوحدات المعيشية أن تطلعاتها بالقرية باتت محاصرة بين ميراث اجتماعي محدود ومستقبل يخلوا من الآمال وسط تحولات جارفة في وعاء القرية الاجتماعي وغير ذلك فقد سلبت الحياة من هذه الأسر مقومات الوفرة المادية لتهبها قدرات عالية على التكيف والتفاعل السريع بشكل يفوق غيرها من وحدات المستويات الطبقية الأخرى ، وقد انعكس ذلك في حركتها وتفاعلها مع غيرها من الأسر في المستويات الطبقية التالية لها ، فنجد نسائهن قد احترفن بعض الأعمال المنزلية كصناعة الخبز بالأجر لدى أسر المستوى الطبقي الأوسط والأعلى ممن قلت خبرتهن بهذه الأعمال ، ومنهن أيضاً من عملن في تجارة الخضروات بشكل يومي داخل القرية وفي أعمال البناء وبشكل خاص الأعمال المساعدة ، وكذلك في تربية الطيور والدواجن في بيوتها أو شرائها من بعض القرى التي تتوفر فيها هذه المنتجات ، واعادة تسويقها إما بالقرية أو بالحضر القريب ، وينسحب ذلك على منتجات الألبان من الزبد والجبن والبيض حيث تؤدي هذه الأدوار نسوة من وحدات المعيشة بالمستويات الطبقية الدنيا بالقرية .

ويبـدو أن المتغـيرات الجـديدة التي تشهـدهـا القـرية في ضوء قدرات هذه المستويات الطبقية قد جاءت لصالحها فقد تحققت لهذه الجهود الدخول المادية التي أعادتت التوازن لصالحها سواء من قبل الهجرة الخارجية أو من خلال الاتجار في الأنشطة الاقتصادية المتصلة بسلع الغذاء بالقرية ، وانفردت وحدات المعيشة في هذا المستـوى الطبقي بهذه الجهود والتي يعزف عن القيام بها أفراد وحدات المعيشة بالمستويات الطبقية المتوسطة والعليا ، وفي الوقت ذاته فانها قد أصبحت فرصة مواتية لتصريف منتجات الحقل التي تم جمعها من القرية أو من قرى مجاورة بين هذه المستويات الطبقية التي عزفت عن القيام بها .

وحدات المعيشة بالقرية والانتاج والاستهلاك :

تجاوزت تطلعات أفراد المجتمع الريفي حدود انتاج الغذاء والذي لم يعد يمثل مشكلة من منظور أفراد القرية ، فإذا كان انتاج القمح والذرة بالنسبة للفلاح هو بهدف الحصول منه على الغذاء لنفسه أو لحيواناته ، فإن الأمر لايحتاج كل هذا الجهـد فبـامكانه الحصول على الخبز والدقيق من مصادر التوزيع بالقرية والتي أقامتها الدولة ، ولايحتاج الأمر منه إلا توفير بعض النقود التي يصعب توفيرها من بيع المحاصيل التقليدية . وفي هذا السياق يتطلب الأمر اعادة طرح المفاهيم التي ارتبطت بالفلاح المصري حول الارتباط بالأرض ، والصياغة الجديدة التي توصل إليها الإنسان المصري بالقرية حول علاقة الأرض بالنقود ، حيث ظلت الأرض مخزونـاً وحيداً أو مطلقـاً للقيمـة عبر مراحل التاريخ ويحضرنا هنا المعادلة التي صيغت في مجال الاقتصاد السياسي حول العلاقة بين الأرض والنقود وكانت على النحو التالي : (ض ـ ن ـ ض) حيث (ض) هي الأرض و(ن) هي النقود لكي يعاد صياغتها مرة ثانية وتصبح (ن ـ ض ـ ن)[١٩] وتعني في صياغتها المعادة أو المعدلة خروج رأس المال من الأرض بالقرية أو بالاحرى انفصاله عنها بعد أن ظل حبيساً فيها لسنوات طويلة ليتفاعل مع أنشطة أكث تنوعاً ، سواء بالقرية أو خارجها ولكن في ظل صياغة جديدة في العلاقة معها .

وفي إطـارالانتاج للسوق الخارجية عن حيز القرية تكون استجابة وحدات المعيشة بالمستويات الطبقية العليا أسرع لما تتمتع به هذه الوحدات من مقومات الانتـاج للسـوق ، من حيث المساحات المتسعة نسبياً بالقياس إلى المستويات الطبقية الدنيا والوسطى ، وانعكس ذلك في زراعة محاصيل الفاكهة من الموالح وزراعة الخضروات ، يضاف إلى ذلك استثمارات هذه المستويات الطبقية داخل القرية والتي تركزت في اقتناء بعض المعدات وتشغيلها بالأجر في المزارع ، ومن الملاحظ أن عمليات الانفصـال بين الانتـاج الـريفي واحتياجات القرية من الغـذاء ، وتجاوز الحدود الاقليمية للقرية في مجال الانتاج قد بدأت من خلال تفاعل هذا المستوى الطبقي مع السوق ، فقد اتجهت وحدات المعيشة بشكل مبكر إلى انتاج الموالح والفاكهة وهي محاصيل يتم تسويقها خارج القرية بمنافذ التـوزيع بالقاهرة والاسكندرية ، وفي أحيان أخرى نجد تعاقدات بين بعض المنتجين والسوق الخارجية عن طريق شركات التصدير ، يضاف إلى ذلك بعض الـزراعـات الأخـرى من المحـاصيل ذات القيمة التسويقية العالية كالسمسم والكراوية ونباتات الزينة ، وزراعة البرسيم لاستخدامه كغذاء للحيوانات والتي ترتفع قيمته النقدية ليصل الفدان إلى ٥٠٠ جنيهاً في الوقت الذي لايحتاج إلى جهد كما لايستمر في الأرض طويلاً .

وكمحصلة لذلـك تحملت وحدات المعيشة بالمستويات الطبقية الوسطى في إطار ملكياتها المحدودة تبعة انتاج الغذاء ، ولايعني ذلك تعفف هذه الوحدات المعيشية عن السعي نحو السوق ، ولكنها تقدم الحبوب ومنتجات الألبان إلى أسر المستـويات الطبقية الأخرى ، وبشكل خاص بعد أن بدأت ظاهرة الاحتفاظ بحيوانات الحقل تندثر فقد تأكد من الدراسة الميدانية أن نسبة من الأسر بلغت ٤٣٪ من أفـراد العينة هي التي مازالت تقتني حيوانات للحقل ، وهذه النسبة لاتستطيع الوفاء باحتياجات القرية من منتجات الألبان ، ولقد دفع ذلك هذه الأسر إلى تكثيف جهـودهـا للوفاء بمتطلبات السوق بالقرية، كما تحولت هي الأخرى في ظل ارتفاع أسعار الزبد والجبن إلى التخلي عن استهلاك ما تنتجه وبيعه في سوق القرية والحصول على عائد نقدي ، وشراء احتياجاتها أو على الأقل جزء منها من المنتجات المصنعة .

وقد انعكس ذلك في استجابات وحدات المعيشة بالقرية حول مصادر الحصول على منتجات الحقل من القمح والذرة والألبان ومنتجاتها من الزبد والجبن لنجد أن نسبة بلغت ٣٥٪ هي التي تحصل على القمح من انتاج أرضها ، والنسبة الباقية تحصل على احتياجاتها من القمح ومشتقاته من الدقيق من السوق وبشكل خاص من مصادر التوزيع ، أو قد تكتفي باستهلاك الخبز من مصادره الكائنة بالقرية أو من مخابز الدولة بالمناطق الحضرية .

ويبدو أن هناك اتجاه لدى الغالبية العظمى من وحدات المعيشة ، في ضوء ارتفاع أسعار المحاصيل وندرة انتاجها إلى العزوف عن اعداد الخبز في البيت إلا في نطاق محدود ، وذلك لأن معظم المساكن الجديدة بالقرية قد خلت من المكان التقليدي لاعداد الخبز ، ومن جانب آخر لارتفاع تكلفة انتاج الرغيف مقارناً بالرغيف الذي يتم الحصول عليه من مخابز الدولة ويبدو ذلك واضحاً في أقوال احدى الريفيات بقولها : « الخبيز في البيت أصبح غالي ومكلف ومتعب لأن كيلةالقمح بنشتريها من السوق بثمانية جنيه لأن محدش بيزرع دلوقتي وبيتكلف طحنها جنيه وخبزها ٣ جنيهات ، يعني تكلف ١٢ جنيه وبتعمل ١٥٠ رغيف تكفي أسرة مكونة من أربع أفراد لمدة ١٠ أيام ، ولازم نحجز الخبارزة والفرن الخاص بها ونقولها قبلها بيوم . لكن المبلغ ده ممكن نشتري به ٢٤٠ رغيف أول بأول من فرن الحكومة ويكفي الأسرة ٢٠ يوم » .

ويكاد ينطبق نفس الشيء على احتياجات وحدات المعيشة من الذرة والذي أصبح استخدامه في الغذاء الآدمي محدود .

أما بشأن منتجات الألبان فان نسبة بلغت حوالي ٧٤٪ من أفراد العينة التي اجرى عليها الدراسة أكدوا أنهم يحصلون على منتجات الألبان من السوق وبشكل خاص من منافذ توزيع الزبد الصناعي وغيرها ، ومن الواضح أن هذه النسبة تضم البعض ممن يمتلكون حيوانات للحقل ونسبة ممن لايمتلكونها .

وقد انعكس ذلك أيضاً في أقوال احدى الفلاحات بقولها : « الفلاحة النهاردة عارفة كل حاجة وشاطرة وعارفة تتصرف ازاي واللي عندها حيوانات بتحلب

لاتستهلك الـزبـدة ولا الجبنة ولكن بتبيع الكيلو بستة جنيهات وتشتري زبدة مستوردة أرخص من البلدي » .

ولقد أدى ذلك إلى زيادة تحمل الدولة إلى مبالغ طائلة للانفاق الاستهلاكي بالنسبة لقطاع الريف خلال السنوات التي واكبت هذه التحولات منذ بدايات انفتـاح القـرية المصرية ، بعد أن كان ذلك الجهد قاصر على توفير احتياجات المناطق الحضرية ، بيد أن السنوات التي اعقبت هذه التغيرات بالريف قد اقترنت بزيادة المبالغ المنفقة على الاستهلاك كما يظهرها أرقام الجدولين التاليين :

جدول رقم (١٠)
يوضح معدلات الزيادة في الاستهلاك
في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٢[٢٠]
(القيمة بالمليون جنيه)

السنة	جملة الاستهلاك السلعي والخدمي بالريف (بالمليون)	معدل الزيادة
١٩٧٤	١١٠٠	
١٩٧٥	١٢١٨,٣	٪١١
١٩٧٦	١٤٦٤	٪٢٠
١٩٧٧	١٧٨١,٤	٪٥١
١٩٧٨	٢١٨٥,٩	٪٥٣
١٩٧٩	٣١٧٤,٤	٪٤٥
١٩٨٠/١٩٨١	٤٨٧٨,٦	٪٥٣
١٩٨١/١٩٨٢	٥٥٥٩,٨	٪١٣

جدول رقم (١١)
يوضح الزيادة في الانفاق على الاستهلاك
في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٢[٢١]

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة	المنفق على الطعام (بالمليون جنيه)	المنفق على غير الطعام	المنفق على الاستهلاك الخدمي	اجمالي الاستهلاك
٨٧/٨٦	١٠٠٤٧,٤	٣٧٥٩,١	١٦٧٢	١٥٤٧٨,٥
٨٨/٨٧	١٠٣٩١,٧	٣٨٩٩,٣	١٨٠٩,١	١٦١٠٠,١
٨٩/٨٨	٩٩٩٤,٧	٤١١٢	١٨٩٣	١٥٩٩٩,٧
٩٠/٨٩	١٠٢٨٦,٤	٤٣٧٦,٥	٢٠٢٦,١	١٦٦٨٩
٩١/٩٠	١٠٤٦٠	٤٤٧٩,٢	٢١٦٠,٦	١٧٠٩٩,٨
٩٢/٩١	١٠٦٣٧,٢	٤٥١٩,٦	٢٣٣٠,٦	١٧٤٨٧,٤

ومن الواضح أن الدولة أصبحت تتحمل ملايين الجنيهات لتوفير الغذاء الذي لم تعد تنتجه القرية أو المدينة ، ليثقل من كاهلها ويزيد من أعبائها .

كما أدت الندرة في انتاج المحاصيل التقليدية أيضاً إلى ارتفاع سعرها وبشكل خاص الذرة والقمح والذي أصبح يستخدم كغذاء للإنسان والحيوان ، كما خصصت أسر المستوى الطبقي الأوسط بعض أجزاء لزراعة الخضروات بعد أن كانت تحملها على محاصيل أخرى وتعمل على مواصلة تسويقها خلال موسم نموها ولكن التسويق يتم في إطار القرية لمحدودية الانتاج منها ، وانعكس ذلك في استجابات أفراد المجتمع حول هذا الموضوع .

وإذا كانت وحدات المعيشة بالمستويات الطبقية الدنيا قد غذت بأبنائها روافد الهجرة للعمالة بأشكالها المختلفة فإن وحدات المعيشة بالمستويات الطبقية الوسطى قد غذت روافد الهجرة بالمهن المختلفة والوظائف المتنوعة ، فالحراك المهني الذي

يحدث في القرية وفي مجال الزراعة ينطلق من خلال تطلعات أبناء هذا المستوى الطبقي من خلال التعليم الذي لجأت إليه وحدات المعيشة بهذا المستوى بشكل مبكر لاحساسهم بقيمته بالنسبة للأبناء في ظل انخفاض قيمة العمل الزراعي بالنسبة لهذه الوحدات .

ولاينبغي أن يتبادر إلى الأذهان أننا نفضل بقاء القرية المصرية أسيرة في تقاليدها التي عاشتها لسنوات طويلة ، بل العكس من ذلك فان هذه الانماط المتباينة من التفاعل مع المتغيرات المحلية والعالمية تؤكد مقدرة أهل الريف على سرعة استيعاب هذه المتغيرات والتعامل معها ، ولكن من الضروري الا يترك التغير يغزو الوحدات الانتاجية بشكل تلقائي والا يترك الافراد في هذه الوحدات لتقديم الحلول لمشكلاتهم والتي قد تلائم ظروف المجتمع أو لا تلائمه ، كما قد يضطرهم ذلك إلى استحداث أنشطة انتاجية لايستفيد منها المجتمع الكبير ولكنها مولدة للدخل فحسب ، لأن ذلك من شأنه أن يجعل من هذه الوحدات التي ظلت منتجة لفترة طويلة يجعلها عبء على الاقتصاد القومي .

تحليل ومناقشة :

من الواضح أن وحدات المعيشة بالريف المصري قد نالها بعض الآثار التي ترتبت على التحولات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع بشكل عام والريف بشكل خاص ، وهو أمر طبيعي إذ أن هذه الوحدات لاتعيش في معزل عن المجتمع الكبير ، وقد أدى ذلك إلى أن تسللت مجموعة من العوامل جزء منها من خارج الحدود الجغرافية للقرية ، وجزء منها نبت من داخلها كتلك العوامل البنائية والتاريخية ، أسهمت في تغيير الدور التقليدي بالنسبة لوحدات المعيشة ، فقد ظلت هذه الوحدات هي الأساس أو نقطة البداية بالنسبة للانتاج والاستهلاك بالمجتمع الريفي عبر قرون طويلة ، إلا أن هذه الأبنية التقليدية للانتاج لم تستطع مقاومة هذه التأثيرات ، فالرأسمالية العالمية مدت سيطرتها إلى بقاع الريف ، وانخرطت القرية في علاقات السوق الاقتصادية ، وتطلعات الهجرة والحراك المهني للتعليم ، والطموحات الجديدة للانفتاح ، وحوصرت هذه الآمال بين

أسوار الرقعة الزراعية المحدودة ، وبهذا المعنى فيصبح تحول الأدوار بين وحدات المعيشة ظاهرة سوية تحاول فيها الأسرة الريفية اعادة التوازن الذي فقدته في ضوء التحولات السريعة على أرض القرية .

ويقودنا ذلك إلى تساؤلات أخرى حول موقف الريف المصري في ضوء عمليات التغير التلقائي أو العشوائي الذي يشكل حركته الاجتماعية ، وما هو الدور الذي ينتظر منه ، وهل من العدل أو من الانصاف أن يظل الريف منتجاً للغذاء في ضوء سياسات قومية لاتراعي متغيرات السوق العالمية ، أو تكلفة مستلزمات الانتاج المرتفعة لمحاصيل الغذاء ، والتي لاتتلاءم مع سعر توريدها .

وعلى الرغم من ذلك فمازالت القرية المصرية تتحمل وزر الكثير من مشكلات المدينة عندما نجد أن سكان الحضر المجاور قد وجدوا فيها مهرباً من وطأة الحياة فيه ، ووجدوا في الاستقرار بالقرية حلولا لأزمة المساكن ومصدراً أيسر للحصول على الغذاء كما آثر بعض هؤلاء الأفراد الاقامة الدائمة بالقرية والانتقال بشكل يومي إلى المدينة وترتب على ذلك زيادة الاعباء الملقاة على القرية التي ضاقت بأهلها ، وضمت أفراد من غير القطاع الزراعي بين حدودها ، يوجهون انماط الاستهلاك فيها ولاينتمون إلى وعائها الانتاجي باعتبارهم وافدين عليها من الخارج ومن ثم فهم عبء عليها ، ومن خلال هؤلاء وغيرهم من الحالات المشابهة ارتفع حجم الاستهلاك بالقرية وتنوع ليبتلع معظم انتاج المحاصيل الخاصة بالغذاء والتي انحسرت في ضوء علاقات الانتاج للسوق ، وكيف اذن يطلب من القرية أن تؤدي دورها الانتاجي للوفاء بحاجات المجتمع المصري من الغذاء في معزل عن المؤثرات الاقتصادية والسياسية بالمجتمع الكبير .

والأمر بذلك يحتاج إلى مزيد من العناية بالقرية المصرية وتوجيه المزيد من الاستثمارات إلى مجال الزراعة ، واستخدام أفكار العلم الحديث للتوسع الرأسي وزيادة المحاصيل ، وفتح آفاق جديدة بالمناطق الصحراوية المستصلحة لامتصاص الفائض البشري من وادي النيل والدلتا ، وتنظيم زراعة محاصيل الغذاء وفق سياسة قومية تدعم ذلك .

المراجـــع

١ ـ انظر في هذا الصدد :

- Frank Andre Gunder, Economic Crisis and the State in the third world (Development Discussion paper no-30 University of East Anglia, England, February 1979.
- Amien, Samir, class and nation, Historically and in the Current crisis, New York and London, Monthly Review Press, 1980.

٢ ـ انظر : ريتشارد انكر في : المرأة والمشكلة السكانية في العالم الثالث ، ترجمة علياء شكري وزملاؤها ، مراجعة محمد الجوهري ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ١٣٠ .

3 - Young Kate : Modes of appropriation and Sexual division of labour : A Case study from Ouxaca, Mexicao, in Annette Kuhn and Ann Maire Wolpe (eds) Feminism and Materialism, women and Modes of Production Roultedge and Kegem Paul, London, Henley and Posten, 1977, P. 124.

4 - Meillassouh. C, Maidens, Meal and Money, Capitalism and the Domestic Community, Cambridge University press 1984.

٥ ـ ريتشارد انكر ، في المرأة والمشكلة السكانية في العالم الثالث ـ ترجمة علياء شكري وزملاؤها ، مرجع سبق ذكره ص ١٤٥ .

٦ ـ انظر : علياء شكري وآخرون في ، المرأة في الريف والحضر ، دراسة لحياتها في العمل والأسرة ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٨م .

٧ ـ المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب السنوي للاحصاءات العامة عصر من ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠ يونيو ١٩٧١ ، ص ٦٠ .

٨ ـ المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب السنوي للاحصاءات العامة لحصر ، مرجع سابق ص ٦٠ .

٩ ـ المصدر : ١و٢ ـ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائي السنوي (ج .م .ع) (٥٢ ـ ١٩٧٧) يوليو ١٩٧٨ والارقام لاتشمل املاك الحكومة والأراضي الصحراوية والبور تحت التوزيع .

٣ ـ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، الزمام والمساحات المنزرعة في ج .م .ع عام ١٩٧٤ ، مرجع ٢٥٦١/١١/١٩٧٧ نوفمبر ١٩٧٧ .

عدد الملاك في الفئة (١٠ أفدنة إلى أقل من ٥٠) معد طبقاً لما جاء في Samir

٤ Radwan. Agrain Reform and Kwal Pouerty 1977. ـ وزراة الزراعة ـ إدارة شئون المديريات . (نقلاً عن : محمود منصور عبد الفتاح ـ الدولة والمسألة الفلاحية والزراعية في مصر ـ أبحاث ومناقشات الندوة التي عقدت بالقاهرة ، مركز بحوث الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٢ ص ٩٨ .

١٠ ـ انظر : جلال أمين واليزابيث تايلور عوني في : هجرة العمالة المصرية : دراسة نقدية للبحوث والدراسات الخاصة بهجرة العمالة المصرية للخارج تقرير بحثي رقم ١٠٨ مركز بحوث التنمية بكندا ، يناير ١٩٦٦ ، ص ١٤٣ ـ ١٤٤ .

١١ ـ انظر : محمد أبو مندور في : التكيف الهيكلي في الزراعة المصرية والتوجهات والآثار المحتملة ، مقال مقدم إلى ندوة المسألة الفلاحية والزراعية في مصر في الفترة من ٢٨ ـ ٢٩ ابريل ١٩٩١ ـ ونشرت في منشورات مركز البحوث العربية ص ١٧٣ .

١٢ ـ المصدر : محسوبة مجموعة من نشرة الاقتصاد الزراعي (اعداد متفرقة) نقلاً عن عمرو أسعد خليل ـ مرجع سبق ذكره .

١٣ ـ انظر :

Foster George (Peasent Society and image of limited good) American Anthropoloist Vol. 27, 1965.

Popkin,S: The Rational Peasant, The Political economy of peasant society theory and society Vol. 9N. 1985.

١٤ ـ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، التعداد العام للسكان لعام ١٩٨٢ ص ٦١ محافظة المنوفية .

١٥ ـ المصدر السابق ص ١٩٣ .

١٦ ـ المصدر السابق ص ١٩٣ .

17 - Hopkins, N., The Social Impact of mechanization (in Richard and martin (eds) Mechanizaition and agriculture marketes in Egypts, Wastview Avepress, 1983, P.194.

١٨ ـ فوزي عبد الرحمن : الانثروبولوجيا الاقتصادية (النظرية ـ المنهج ـ التطبيق) مطبعة القاهرة ، الفجر الجديد ، ١٩٩٢ ، ص ٢٦٠ .

١٩ ـ انظر : محمد عبد الشفيع عيسى : في التغير الاقتصادي في الريف المصري ، دراسة ميدانية لقرية مصرية ، مقال بمجلة دراسات عربية السنة العشرون ، ١٩٨٤ ص ١٣٣ .

٢٠ ـ المصدر : وزارة التخطيط : الإدارة المركزية لسياسات وبحوث الاستهلاك .

٢١ ـ نفس المرجع السابق .